

# عالم ٢٠٢٠ فى ظل «كوفيد-١٩»

■ د.وحيد عبد المجيد

عام مختلف. السنة الأسوأ. عام ليس مثل غيره. هذه، وغيرها، صفات أُلصقت بعام ٢٠٢٠ بسبب جائحة «كوفيد-١٩»، التى لم يعرف العالم مثلها من قبل.

كثيرة كانت الأوبئة والجوائح، التى عانى البشر ويلايتها على مر تاريخهم. ولكن آخرها كان قبل قرن تقريباً، عندما حصد نوع من الأنفلونزا، أطلق عليه «أنفلونزا إسبانية»، حيويات عشرات الملايين بين بداية عام ١٩١٨ ومنتصف عام ١٩٢٠. ولم يكن أى من سكان العالم فى عام ٢٠٢٠ موجوداً عندما حدثت تلك الجائحة.

لكن هذا ليس العامل الوحيد الذى يجعل ٢٠٢٠ سنة غير مسبوقة، لأن الاهتمام الذى حظيت به جائحة «كوفيد-١٩» لم يحدث مثله من قبل بوجه عام، وعلى مستوى تعبئة قدرات دول العالم بوجه خاص.

لم يكن العالم قد تجاوز مرحلة الثورة الصناعية الأولى عندما ضربته الجائحة السابقة. ولكن عندما ظهر فيروس «كوفيد-١٩» كان العالم قد بلغ ثورة صناعية رابعة، وصار على مشارف ثورة صناعية خامسة. وخلق التقدم المهول، الذى أتاحتها الثورة الرابعة فى وسائل الاتصال، حالة تفاعل كامل مع الجائحة منذ أن بدأ خطر الفيروس الذى سببها يزداد مطلع العام. تابع الناس على الهواء تطورات هذا الخطر، ومعدلات انتشاره وتحوله إلى وباء، وإلى جائحة فى غضون أسابيع قليلة. ومن طبائع الأمور أن يزداد الشعور بأى خطر حين يضرب بدون إنذار سابق، إذ لم يتوقعه أحد حتى أواخر عام ٢٠١٩، ولم يحدث بالتالى أى استعداد لمواجهة قبل حدوثه.

وعندما نعود إلى تقارير الأخطار العالمية لعام ٢٠٢٠، التى نُشرت فى النصف الثانى من ٢٠١٩، نجد أن خطر الأمراض المعدية والأوبئة جاء فى ترتيب متأخر، أو لم يرد على الإطلاق. لكن خبرة عام الجائحة دفعت إلى اعتلاء خطر الأوبئة قائمة الأخطار المتوقعة فى عام ٢٠٢١، وأدى إلى تغيير فى منهجية مؤشراتنا، مما أدى إلى إدراج خطر آخر غير تقليدى، وهو الخطر على شبكات البيانات ونظم المعلومات، فى مراتب متقدمة.

### أولاً: تفاوت فى صحة التوقعات

اقترن ظهور فيروس «كوفيد-١٩» وبداية انتشاره مطلع العام بتوقعات عن تداعياته، والآثار المترتبة عليه فى مجالات عدة. وفيما ظهرت صحة بعض هذه التوقعات، خاب بعضها الآخر. هذا التفاوت طبيعى، سواء لاختلاف مجالات التوقع التى كان سهلاً استشرف ما سيحدث فى بعضها، بل بدت بوادره واضحة أحياناً فى وقت مبكر، أو بسبب طبيعة التوقع، وطرق تفكير المتوقعين، إذ انطلق بعضهم من معطيات واقعية، فيما تأثر آخرون بانحيازاتهم المسبقة، أو أطلقوا العنان لخيالهم.

ويُعد التغيير في أنماط الحياة من أهم التوقعات التي صدقت، لأن مقدماته كانت واضحة منذ بداية انتشار الفيروس على نطاق واسع. فقد قدمت مؤسسات صحية رسمية وغير حكومية إرشادات مبكرة، أظهرت أن سلوك البشر، في ظل الجائحة، لا يمكن إلا أن يختلف.

فقد كان واضحًا، منذ وقت مبكر، أن هناك إجراءات احترازية يتعين اتباعها للنجاة من فيروس سريع الانتشار، على نحو سهل مهمة من توقعوا حدوث تغيير في سلوك البشر وأنماط حياتهم. كما كان سهلًا توقع أن عددًا متزايدًا من الحكومات سيضطر إلى اتخاذ إجراءات احترازية لتقنين هذا التغيير في سلوك الأشخاص، واتباع سياسات حظر وإغلاق متفاوتة حسب معدلات انتشار الفيروس، ومدى الخطر المترتب عليه في فترة أو أخرى.

وشكلت الحكومات في كثير من الدول لجانًا، ضمت مسئولين كبارًا في قطاعات عدة، أهمها الصحة والتعليم، وعلماء وخبراء في المجالات التي تؤثر الجائحة فيها، لمتابعة التطورات المتعلقة بالجائحة وتحليلها واقتراح السياسات التي يتعين اتباعها، ومراجعتها في ضوء المستجدات.

ولم يكن صعبًا، كذلك، توقع تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وإن تفاوت مداها من دولة إلى أخرى، نتيجة التغيير الذي فرضته الجائحة في السياسات العامة، وفي سلوك الأشخاص. ولكن هذا لا يعني أن التوقعات كانت كلها دقيقة تمامًا. وهذا طبيعي أيضًا، لأن حدوث ركود أو كساد في الاقتصاد العالمي أمر طبيعي، أو يكاد، في ظل وقف غير قليل من الأنشطة، لفترات غير قصيرة، وخروج عدد متزايد من المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق، ومن ثم ازدياد البطالة، وارتفاع معدلات الوظائف المفقودة، واضطرار الحكومات إلى توجيه موارد أكبر نحو الرعاية الاجتماعية، سعيًا إلى الحد من الألام المترتبة على سياسات الإغلاق، وتقلص الإنفاق الاستهاري.

لكن الأمر اختلف في حالة توقع تراجع التجارة العالمية. وفيما كان توقع هذا التراجع بوجه عام تحصيل حاصل، بدا التنبؤ بمعدلاته أصعب لارتباطه بتطورات يمكن أن تجعل هذه المعدلات أقل أو أكثر مما دلت عليه المعطيات في بداية العام. وحتى توقعات منظمة التجارة العالمية لم تكن دقيقة على مستوى معدلات التراجع، الذي تبين، قرب نهاية العام، أنه أقل مما توقعته في مطلعها. فقد قدرت المنظمة في أكتوبر أن انخفاض التجارة العالمية يمكن أن يكون في حدود ٢، ٩ في المئة فقط، بعد أن كانت قد توقعته في أبريل أن يصل إلى ٩، ١٢ في المئة.

ومن الطبيعي أن يكون التوقع الكمي أقل دقة، وأن تقل هذه الدقة أكثر حين يتعلق الأمر بمدى زمني أبعد. وعلى سبيل المثال، توقع منظمة التجارة العالمية في أبريل أن يُقلب اتجاه التجارة العالمية عام ٢٠٢١ لتعود إلى النمو بنسبة لا تقل عن ٢١ في المئة، ثم عادت في أكتوبر فخفضت هذه النسبة إلى ٢، ٧ في المئة فقط، أي إلى نحو ثلث ما سبق توقعه.

والأرجح أن أي توقع بشأن معدلات التجارة العالمية عام ٢٠٢١ سيبقى مُعرَّضًا للتغيير، في ظل موجات الصعود والهبوط في تداعيات الجائحة، إلى أن تُقطف ثمار اللقاحات التي بدأ التلقيح بها في الشهر الأخير من عام ٢٠٢٠. وفي كل الأحوال، يُرجح أن يتباطأ النمو في التجارة العالمية لفترة قد تتجاوز نهاية عام ٢٠٢١ بعد الصدمة الشديدة التي تعرضت لها سلاسل الإمداد العالمية.

غير أن الإخفاق الأكثر وضوحًا في نهاية العام كان من نصيب توقع راج في بدايته بحدوث تغيير في هيكل النظام العالمي، وتراجع أوزان بعض القوى الكبرى الكبرى لمصلحة قوى أخرى. ولم يكن لهذا التوقع أساس موضوعي ينهض عليه من البداية، إذ يصعب حدوث تغيير كبير في هيكل النظام العالمي في عام واحد، لسبب وحيد يتعلق بفاعلية سياسات مواجهة الجائحة، خاصة أنها سياسات عامة تُقررها حكومات متغيرة، وفق خلفيات كل منها ورؤيتها، وتختلف بالتالي من فترة إلى أخرى في الدولة نفسها.

وإذا صح أن هذا العامل يؤثر في هيكل النظام العالمي، وأمكن تحقيق توافق صعب على معايير، سيكون أثره كميًا في عملية تغير لا يمكن إلا أن تحدث بطريقة تراكمية عبر سنوات. ويعنى هذا أن نضع الأثر المترتب على نجاح سياسة مواجهة الجائحة أو فشلها في سياق تحولات تحدث فعلاً في النظام العالمي منذ سنوات، ولم تؤد بعد، ولا نستطيع توقع متى يمكن أن تؤدي، إلى تغير نوعي يظهر بموجبه نظام عالمي مختلف.

ولكى يمكن التيقن من وجود هذا التغير، في حالة حدوثه في المستقبل، يتعين الوصول أولاً إلى حسم الخلاف على طابع النظام العالمي الحالي، أى الذى سيتغير، إذ يوجد اتجاهان في هذا المجال.

يذهب الاتجاه الأول، والأكثر شيوعاً، إلى أنه نظام أحادى، يعتلى قطب واحد قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وتفكك معسكره في نهاية ثمانينيات القرن الماضى. ومؤدى التغير، في هذه الحالة، الانتقال من نظام أحادى إلى نظام متعدد الأقطاب.

أما الاتجاه الآخر، فيذهب إلى أن في النظام العالمى الراهن مزيجاً من الأحادية والتعددية، وأن المسافة التى تفصل القوة الأكبر عن بقية الأقطاب صارت أقل من تلك التى كانت موجودة بين كل من القطبين الكبيرين في ناحية، والقوى الكبرى الأخرى في الناحية الثانية. ومنطق هذا الاتجاه أن انهيار أحد قطبي المرحلة الثنائية لم يؤد إلى بقاء القطب الثانى في القمة منفرداً بطريقة آلية أو ميكانيكية، ولم يكن منطقيًا أن يقود إلى مثل هذه النتيجة، لأن التفاعلات الدولية تتسم بالحركية أو الديناميكية. ولكن ما أتاح للولايات المتحدة تفوقاً جزئياً، وليس كاملاً، هو التزامن بين انتهاء النظام ثنائى القطبية وبداية ظهور معايير جديدة لقياس قوة الدولة، يأتى في مقدمتها مستوى المعرفة.

فقد ازدادت أهمية المعرفة عند قياس قوة الدولة. فالمعرفة قوة في ذاتها، ومصدر للقوتين الاقتصادية والعسكرية اللتين يزداد اعتمادهما عليها. ويُقصد بقوة المعرفة التقدم في مجال العلوم والبحث العلمى والابتكار، حيث يتنامى الاعتماد على رأس المال البشرى المبدع، وتطويره عن طريق زيادة الإنفاق عليه.

وربما يكون استمرار التقدم في هذا المجال، وإكمال الثورة الصناعية الرابعة، والانطلاق نحو الخامسة، من أهم العوامل المؤثرة تدريجياً في هيكل النظام العالمى، خلال العقد الثالث (الحالى) في هذا القرن، مع ملاحظة أن الإنجاز في هذا المجال لا يقتصر على القوى الكبرى التقليدية، بل يشمل دولاً أخرى ليست أطرافاً في صراعات دولية، مثل سويسرا، وفنلندا، اللتين جاءتا مع الولايات المتحدة في المراتب الثلاث الأولى في مؤشر المعرفة العالمى لعام ٢٠٢٠ (سويسرا، والولايات المتحدة، وفنلندا وفق ترتيبها في هذا المؤشر).

غير أنه يبقى صعباً توقع التطور الذى سيحدث في هيكل النظام العالمى عندما تنتهى تداعيات جائحة "كوفيد-١٩"، وتبين الآثار التى خلفتها، في ظل حالة عدم يقين لم يعرف العالم مثلها، منذ بداية العصر الحديث، بسبب التغير السريع غير المسبوق في مدها بفعل الففزات التكنولوجية المتوالية، التى تُعيد صوغ وجه الحياة على الأرض عموماً.

## ثانياً: آميات لم تتحقق

لم يندثر الحلم بعالم تقل فيه الصراعات، وتزداد معدلات التعاون، منذ أن أصدر الفيلسوف الألماني الكبير، إيمانويل كانط، أول كتاب في هذا المجال تحت عنوان "نحو السلام الدائم: تصميم فلسفى" عام ١٧٩٥،(\*) وخبا ذلك الحلم على مدى أكثر من قرنين، ولكنه كان يتجدد من وقت إلى آخر كما حدث مطلع عام ٢٠٢٠.

(\*) ترجم د. عثمان أمين هذا الكتاب إلى العربية مصحوباً بمقدمة وتعليق تحت عنوان "مشروع للسلام الدائم للفيلسوف كانط". ونُشرت الطبعة الثانية لكتابه المُترجم فى القاهرة عام 2009 عن المركز القومى للترجمة.

فقد تمنى كثر أن تفرض جائحة "كوفيد-١٩" تهدئة الصراعات الدولية والإقليمية، وتدفع إلى إعطاء أولوية لمواجهتها، فيزداد بالتالي التعاون بين دول العالم، سواء لتهدئة تلك الصراعات، أو لإنتاج لقاحات وافية وأدوية شافية من الفيروس المسبب للجائحة، وتداعياتها المتعددة الأوجه. وكان في مقدمة هؤلاء المتمنين الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، الذي وجه، في ٢٣ مارس، نداء لوقف إطلاق النار في مختلف النزاعات في العالم لمواجهة ما سماه عدو البشرية المشترك، المتمثل في فيروس "كوفيد-١٩"، وقال: "ضعوا حدًا لمرض الحرب، وحاربوا المرض الذي يعصف بعالمنا".

## ١- استمرار الصراعات المسلحة

على عكس ما كان مأمولاً في بداية العام، لم تضع الجائحة وتداعياتها حدًا للصراعات المتفاوتة أشكالها ودرجاتها على المستويين الدولي والإقليمي. وبرغم أن تراجع معدلات التجارة العالمية أدى إلى تهدئة نسبية للصراع الأمريكي - الصيني، فقد اقتضت هذه التهدئة على التُّعد التجاري فيه، وبدون أى تحرك يهدف إلى تجنب تصاعده مجددًا إلى ما كان عليه عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. كما دخل هذا الصراع في مساحة جديدة، وإن كانت مؤقتة غالبًا بطابعها، بسبب الاتهام الأمريكي للصين بأنها تسببت في تعاضم تداعيات فيروس كورونا، بسبب السياسة التي اتبعتها في التعامل معه في الأسابيع التي أعقبت اكتشافه في مدينة ووهان، وحدث تالاسن متكرر بين مسئولين كبار في الدولتين طوال عام ٢٠٢٠، كان للرئيس دونالد ترامب نصيب السبق فيه.

كما ازداد الاتجاه الأمريكي، الذي بدأ عام ٢٠١٨، نحو الخروج من أهم اتفاقيات ضبط التسليح الاستراتيجي، فبدأ في نهايته أن انفلاتًا سيحدث في هذا التسليح ما لم تمدد اتفاقية "ستارت-٢"، التي ينتهي العمل بها في فبراير ٢٠٢١، لأنها الوحيدة الباقية في هذا المجال. لكن الأمل في تجنب سباق تسليح استراتيجي نوعي جديد، تجدد مع ظهور مؤشرات على أن المحافظة على ضوابط معقولة لهذا التسليح ممكنة مع دخول السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة جديدة في ظل إدارة جو بايدن، برغم أن موقفها الأكثر تشددًا تجاه موسكو، مقارنة بسابقتها، يُنبئ بتصاعد التنافس بين الدولتين، في مجالات أخرى، وتحوله إلى صراع جاد، خاصة بعد الاتهامات الأمريكية ضد موسكو بالضلوع في الهجمة السيبرانية التي طالت مؤسسات رسمية، خاصة في ديسمبر ٢٠٢٠. وربما تكون هذه الهجمة نقطة تحول نحو تصاعد الصراع السيبراني (أو الحرب السيبرانية كما يسميها بعض المحللين) على المستوى الدولي.

ولم يُلاحظ أثر يُعتمد به أيضًا لجائحة "كوفيد-١٩" على الصراعات الإقليمية. وكان اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أمكن التوصل إليه في ليبيا، في أكتوبر ٢٠٢٠، نتيجة انسداد طريق الحسم العسكري، الأمر الذي أعطى فرصة لزيادة الجهود الدولية والإقليمية سعيًا إلى حل سياسي، وليس بسبب هذه الجائحة، ولا استجابة لنداء جوتيريش، الذي تحدته تركيا ضمنيًا عندما وسَّعت نطاق انخراطها العسكري في الصراع الليبي، أو الصراع على ليبيا، بالتزامن تقريبًا معه.

ولا نجد أى أثر للجائحة في تهدئة الصراع في سوريا، إذ شهدت بعض الفترات في عام ٢٠٢٠ تصاعدًا ملحوظًا في بعض جبهات القتال بين النظام السوري وحلفائه الروس في ناحية، وجماعات مسلحة تُدعمها تركيا في الناحية الثانية، خاصة في أرياف حماة وإدلب وحلب في الشمال الغربي.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في العراق، الذي أصبح الساحة الرئيسية للصراع الأمريكي - الإيراني على الأرض. فقد تصاعد هذا الصراع منذ مطلع العام، إثر عملية أمريكية أسفرت عن اغتيال قاسم سليمانى، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، وأبو بكر المهندس، نائب قائد هيئة الحشد الشعبي، التي تضم فصائل مسلحة مرتبطة بطهران، في ٣ يناير. وأكدت هذه العملية أن العراق يبقى الساحة الرئيسية للصراع الأمريكي - الإيراني على الأرض، إذ نُفذت قرب مطار بغداد، وشملت شخصية عراقية ذات وزن كبير في

طهران، وفي أوساط مؤيديها في العراق، على حد سواء. ويتوقف مسار هذا الصراع في عام ٢٠٢١ على التغيير المحتمل في سياسة إدارة جو بايدن تجاه طهران، وفرص التوصل إلى تفاهم أمريكي- إيراني، تبدو الطريق إليه وعرة في ظل المسافة التي بدت بعيدة في نهاية عام ٢٠٢٠ بين ما تضمنته تصريحات بايدن وبعض أعضاء فريقه، وما تتطلع إليه طهران.

كما تصاعد التوتر في شرق المتوسط بسبب خلافات عميقة بشأن إدعاءات تركيا أن لها حقوقاً في موارد هذه المنطقة الغازية والنفطية، ومواصلتها التصعيد الذي اختلطت فيه مناورات عسكرية، رد عليها خصومها بمثلها، ومناورات سياسية سعيًا إلى الإفلات من عقوبات أوروبية بقيت محدودة حتى نهاية العام.

وفضلاً عن عدم تأثير الجائحة في صراعات إقليمية مسلحة، لم تجد حلاً في الأعوام التي سبقت عام ٢٠٢٠، لم تحل الكارثة الصحية في هذا العام دون اندلاع صراع مسلح آخر بسبب أزمة بقيت جامدة- إلى حد كبير- منذ التسعينيات. فقد اندلع القتال بين قوات أذربيجان وأرمينيا في إقليم قره باغ في سبتمبر، في صورة حرب تقليدية، انتهت بسرعة نتيجة تفوق القوات الأذرية، واضطرار أرمينيا إلى التخلي عن معظم الأراضي التي كانت تسيطر عليها في هذا الإقليم، عبر وساطة روسية أسفرت عن اتفاق قنن الوضع الذي انتهت إليه المعارك.

وهكذا، لم يُسمع نداء جوتيريش، فاستمرت جبهات القتال مشتتة، وازدادت وحدة، في الوقت الذي تضاعفت أعداد المصابين بالفيروس والمتوفين بسببه عدة مرات. كان عدد المصابين عند إطلاق النداء نحو ٣٠٠ ألف، ووصل إلى ما يقرب من ٨٠ مليوناً في نهاية العام ٢٠٢٠، فيما ارتفع عدد المتوفين من ١٢ ألفاً إلى أكثر من مليون و٧٠٠ ألف.

## ٢- محودية التعاون الدولي

لم يكن أكثر الخالمين بأثر إيجابي لجائحة "كوفيد-١٩"، في مجال التعاون الدولي، يتوقعون تغييراً ملموساً في أنماط التفاعلات العالمية بشأن الصراعات المسلحة. ولكن بعضهم تصوروا إمكان حدوث تعاون على المستوى العلمي في مواجهة جائحة تُهدد البشرية بدون تفرقة، ولا تعترف بحدود جغرافية.

غير أنه باستثناءات محدودة، حدث تنافس، وليس تعاوناً في هذا المجال، سعيًا إلى تحقيق سبق في إنتاج لقاح واق من الفيروس، بعد أن تبين عدم إمكان تطوير علاج شاف منه في أي مدى منظور. وصارت عبارة "تسييس اللقاحات" دالة على هذه الحالة، حيث دخلت حكومات دول تملك قدرات علمية متفاوتة سباقاً في هذا المجال، سعيًا إلى تحقيق مكاسب سياسية داخلية أكثر منها خارجية، لأن السبق في تطوير لقاح يمكن أن يُحقق شعبية لحكومة أو أخرى، لكنه لا يُعد مؤشراً إلى أن الدولة التي تسبق أقوى معرفياً، أو أكثر تقدماً على المستوى العلمي الشامل من غيرها. وجاءت الاستثناءات المحدودة على صعيد التعاون في تطوير لقاحات من جانب مؤسسات علمية وشركات أدوية، وليس بمبادرة من حكومات الدول التي توجد فيها هذه المؤسسات والشركات.

وينطبق هذا على التعاون بين جامعة أكسفورد البريطانية، وشركة "سترازينيكا" البريطانية- السويدية لتطوير لقاح حصل على ترخيص الاستخدام الطارئ في بريطانيا، في آخر أيام العام، والتعاون بين شركة "بيونتك" الألمانية وشركة "فايزر" الأمريكية، والذي أثمر لقاءً بُدئ في استخدامه في دول عدة، في الشهر الأخير من العام.

كما حدث تعاون بين جامعة أكسفورد وشركة "سترازينيكا" في ناحية، ومعهد الأبحاث الروسي "جاماليا"، الذي قام بتطوير لقاح "سبوتنيك ٥" في إجراء التجارب السريرية لتقييم فاعلية كل من اللقاحين وأمانهما، على أساس أنهما يعتمدان على التقنية نفسها، مع اختلاف صغير في طريقة تطبيقها.

أما التعاون الأوسع نسبياً، فقد حدث في اتفاقات عُقدت بين مطوري كل من اللقاحات، التي وصلت إلى مرحلة التجارب السريرية قبل نهاية العام، وعدة دول أخرى في مناطق مختلفة لإجراء قسم كبير من هذه التجارب على متطوعين من مواطنيها. هذا تعاون لا مفر منه لتأكيد، أو أقله لترجيح، أن اللقاح يصلح للاستخدام العالمي.

غير أن الاختبار الحقيقي والكبير للتعاون الدولي، في مواجهة الجائحة، سيكون في عام ٢٠٢١ بشأن كيفية توزيع الجرعات المنتجة من اللقاحات الحاصلة على ترخيص الاستخدام الطارئ، خاصة على صعيد نصيب البلدان الأقل دخلاً، لأن أعداد هذه الجرعات ستبقى أقل بكثير من حجم الطلب العالمي عليها حتى نهاية العام. ولم يكن الوضع في نهاية عام ٢٠٢٠ مُبَشِّراً في هذا المجال، بل بدأ مُجَبِّطاً إلى حد كبير، إذ لم تتمكن آلية "كوفاكس"، التي تديرها منظمة الصحة العالمية، من تدير سوى نحو ٢٠٠ مليون جرعة، والتفاوض للتعاقد على ٥٠٠ مليون أخرى، بسبب فجوة التمويل التي لم تقل حتى نهاية العام عن ٨٠٪ من إجمالي حاجاتها المقدرة بأكثر من ٣٠ مليار دولار لتوفير الدعم اللازم للبلدان الأقل دخلاً، وأخرى متوسطة الدخل، يبلغ عددها ٩٢ دولة مسجلة في هذه الآلية.

وإذا لم تدرك الدول الأكثر دخلاً أن تطعيم مواطنيها لا يكفي لإنهاء التداعيات الاقتصادية، الخطيرة للجائحة، عليها، لأن استمرار خطرها، وربما تفاقمه في عدد كبير من البلدان الأخرى، يؤثر في حركة الاقتصاد العالمي في مجمله، وليس في حركة السفر والسياحة فحسب، سنكون إزاء وضع كاشف لخطوط الانقسام التي تفصل بين من يملكون، ومن لا يملكون، في عالم تزداد فيه معدلات التفاوت الاجتماعي.